**م / الماليه العامه المحايده ومرتكزاتها**

تعد المراحل الاولى من مراحل تطور الماليه العامه والتي تعد انعكاسا للمذهب الحر او النظام الاقتصادي الرأسمالي والذي يستند الى :

1. سياده سوق المنافسه التامه .
2. التوازن يمثل الوضع الطبيعي للاقتصاد .
3. ان النقود تمارس وظيفه واحده هي كونها وسيط في عمليه التبادل .

وبناءا على هذه الاسس يتطلب امرين هما:

1. عدم تدخل الدوله بالحياه الاقتصاديه او الاجتماعيه.
2. مرونه الاسعار والاجور اي استجابتها لقوى العرض او الطلب.

**المرتكزات**

1. اولويه النفقات العامه على الايرادات العامه وذلك لغرض سياده وسلطه الدوله وقيامها بوظائفها المحدده (الامن , الدفاع , القضاء) ويستوجب ان تتقدم النفقات على ايرادات ومصدر تحويلها عن طريق الضرائب وعليه فأن الايرادات المتأتيه من الضرائب هي لتحويل النفقات العامه.
2. تفضيل الضرائب على الاستهلاك بدلا من الضرائب على الادخار وذلك لان الضرائب على الاستهلاك هي ضرائب غير مباشره تؤدي الى رفع اسعار السلع التي فرضت عليها الضرائب مباشره تصيب الدخل او رأس المال وعند فرض الضرائب عى رأس المال تؤدي الى تأكله في حين عند فرضها على الدخل فأنه يتحرر , كا ان الكلاسيك يفضلون الضرائب النسبيه لانها اكثر عداله في توزيع الاعباء الضريبيه بين افراد المجتمع.
3. تقديس مبدأ توازن الموازنه ونعني به التأكيد على ضروره تحقيق التوازن المحاسبي للموازنه العامه (النفقات= الايرادات) وعدم القبول بموازنه فيها فائض او عجز(لماذا؟) في مسأله الفائض لطالما ان الضرائب هي المصدر الرئيس لتحويل النفقات العامه يعني ان الدوله تقوم بأخذ الضرائب اكثر من تقديم الخدمات للمجتمع , اما بالنسبه للعجز فأن الدوله تقوم بتقديم الخدمات اكثر من الايرادات الضريبيه كما انهم يفضلون الموازنه العامه الاقل حجما(لماذا؟) لان النفقات العامه للدوله تقتصر على الوضائف الثلاث (الامن , الدفاع , القضاء) وهذا يتطلب ايرادات عامه اقل حجما.
4. حياده الماليه العامه: اي انها لا تمارس من خلال عناصرها الماليه اي تأثير على الماليه الخاصه او النشاط المالي الخاص .